مرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٩
بالموافقة على اتفاقية توكيل حكومة دولة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك ثم بيعها لحكومة دولة البحرين لاستخدامها فى مشروع إعادة تأهيل محطة سترة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بين حكومة دولة البحرين والبنك الاسلامى للتنمية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين.

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الأميرى رقم (٤) لسنة ١٩٧٥،

وعلى اتفاقية توكيل حكومة دولة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك ثم بيعها لحكومة دولة البحرين لاستخدامها فى مشروع إعادة تأهيل محطة سترة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بين حكومة دولة البحرين والبنك الاسلامى للتنمية والموقعة بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ الموافق ١٥ أغسطس ١٩٩٩م،

وبناءً على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطنى،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالقانون الآتى:

المادة الأولى

وُوفق على اتفاقية توكيل حكومة دولة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك ثم بيعها لحكومة دولة البحرين لاستخدامها فى مشروع إعادة تأهيل محطة سترة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بمبلغ قدره «ثمانية عشر مليونا وثمانمائة وستون ألف دولار أمريكى» والموقعة بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ الموافق ١٥ أغسطس ١٩٩٩م.

المادة الثانية

على وزير المالية والاقتصاد الوطنى تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر فى قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ
الموافق: ٣٠ أغسطس ١٩٩٩م